الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج160/01(09/23)/12-خ(11207)

كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج – المملكة المغربية

رئاسة الدورة العادية (160)

في الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (160)

القاهرة:

الاربعاء 6 سبتمبر/ايلول 2023

الحمد لله
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام،

اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن اعتزاز المملكة المغربية بترؤس الدورة 160 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.

وكلنا أمل في أن تتكلل أعمال دورتنا هذه بالتوفيق والنجاح، من خلال حضوركم الوازن ومساهماتكم القيمة في إثراء الحوار والنقاش.

هدفنا جميعا، الخروج بنتائج ملموسة وتصورات عملية، للدفع قدما بالعمل العربي المشترك، **في ظل ما يشهده العالم – والمنطقة – من أزمات وتوترات مُسْتَرْسَلَة، كان لها وقع خطير على مختلف الأصعدة.**

وأغتنم هذه المناسبة، لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لأخي معالي السيد **سامح شكري**، وزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة، على ما بذله من جهود قيمة طيلة رئاسته الموفقة للدورة السابقة للمجلس.

كما لا يفوتني أن أنوه بالجهود المقدرة والمشكورة للأمانة العامة ولطاقمها، وفي مقدمتهم معالي **الأمين العام.**

أصحاب المعالي والسعادة،

مما لا شك فيه أننا متفقون على أن الوضع العربي الراهن يظل مشوبا بالهشاشة والتعقيد في ظل انتشار بؤر التوتر والأزمات، وذلك في سياق دولي تنافسي محموم.

كما أن الظرفية السياسية والاقتصادية والمالية العالمية الصعبة، فضلا عن تداعيات الفجوة الغذائية وندرة الموارد المائية والتغيرات المناخية التي يعتبر العالم العربي من أكثر المناطق عرضة لمخاطرها، انعكست سلبا على الظروف المعيشية للمواطن العربي.

إن المملكة المغربية، **بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس – نصره الله** – وانطلاقاً من إيمانها بأن مصير الأمة العربية رهين بتظافر جهود كل دولها، تظل مقتنعة بأنه لا يمكن تجاوز هذا الوضع المحفوف بالمخاطر في غياب رؤية مشتركة تستند إلى إرادة سياسية قوية، والتزام فعلي بمبادئ احترام حسن الجوار والسيادة الوطنية للدول ووحدتها الترابية؛ رؤية تسعى – بصدق – إلى خلق فرص حقيقية للشراكة والتعاون الإقليميين، وتعبئة طاقات بلداننا الخلاقة لرفع تحديات تنميتها المشتركة والشاملة.

ومن هذا المنطلق، فقد دعا **جلالة الملك محمد السادس – نصره الله** – في عدة مناسبات، إلى اعتماد "استراتيجية قومية تضامنية"، تستجيب للتحديات التي تواجه بلداننا العربية، ترتكز على مجموعة من الأولويات أهمها:

أولا: خلق الأجواء المناسبة لتجاوز الخلافات البينية ...

وذلك عبر الوقوف على مدى تقدم العمل العربي المشترك وتحديد عوائقه، من أجل السير به إلى الأمام، ببذل أقصى الجهود لتجاوز الخلافات البينية، وتوطيد أسس الثقة التي بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف المتوخاة ولا التجاوب مع طموحات شعوبنا في الوحدة والوئام والعيش الحر الكريم.

ثانيا: وضع القضايا السياسية جنباً إلى جنب مع رهانات التنمية ...

أو بمعنى آخر: المضي بالتوازي بين الاستمرار في إيلاء القضايا السياسية ما تستحقه من أهمية، وبين رفع الرهانات التنموية الكبرى، وعلى رأسها المشاريع الاستثمارية وتبادل الخبرات، باعتبار ذلك دَعَامة الأمن القومي، وجوهر انشغالات الشعوب العربية والمحك الفعلي لمصداقية العمل المشترك، والوسيلة المثلى لمواكبة الانخراط المتوازن في العولمة ومجتمع المعرفة والاتصال.

كما أنه ينبغي التركيز على عنصر الشباب باعتباره عمادا للمستقبل ومفتاحا لتنمية مستدامة.

ثالثا: الاشتغال على التكامل في إطار تكتلات إقليمية عربية منسجمة ...

وذلك من خلال التوجه نحو مزيد من التضامن والتكامل، سواء في نطاق تجمعات إقليمية عربية مندمجة، من شأنها تقوية أركان البيت العربي وإضفاء المزيد من التضامن والفعالية على منظومته، أو في إطار تكتل عربي قوي، كفيل بتحقيق التطلعات الحيوية لشعوبنا نحو التقدم والاندماج – الذي لا محيد عنه، في عالم التجمعات القوية.

رابعا: إدراج شركاء جدد ...

عبر مواصلة توسيع فضاء التعاون العربي بين الحكومات، ليتعزز في شكل شراكات تنخرط فيها الفعاليات السياسية والنيابية والجماعات الترابية والمجتمع المدني والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، وكذا النخب الفكرية والإعلامية والفنية.

واعتبارا لما يتوفرون عليه من طاقات وأدوات معرفية مواكبة لتطور العصر

خامسا: إعادة تنظيم الشراكات بين جامعة الدول العربية وتكتلات إقليمية أخرى ودول كبرى ...

وفق منظور استراتيجي عربي، يضمن التوازن بين الصيغة والمخرجات، وأيضا من خلال تثمين الفُرَصِ التي تُتيحها شراكات الجامعة العربية مع تكتلات إقليمية أخرى – أو مع دول كبرى، في نطاق احترام خصوصيات الشعوب العربية وهوياتها الوطنية، مع تقوية التعاون جنوب- جنوب على أساس من الفعالية والمردودية والمصداقية، سواء في بعده الإنساني أو في جانبه الاستثماري والاقتصادي.

إن ما يزخر به عالمنا العربي من إمكانيات بشرية وتنموية وموارد طبيعية استراتيجية تؤهله للإسهام والتأثير بشكل فاعل في الساحة الدولية.

ولعل انضمام أشقائنا في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية إلى تكتل بريكس، ونهنئهم على هذه الخطوة الموفقة، لخير دليل على الأهمية المتزايدة لبلداننا العربية داخل المنظومة الدولية.

كما ان حصول كل من المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على وضع شريك الحوار القطاعي لدى رابطة دول جنوب شرق اسيا (آسيان)، يصب في نفس الاتجاه.

سادسا: تحديث أجهزة وآليات العمل العربي المشترك ...

إسوة بالتكتلات الجهوية الأخرى، التي جعلت من الاندماج الاقتصادي المَدْخَلَ الصحيح لتحقيق الوحدة والتكامل بين أعضائها.

وفي هذا السياق، نرى من الضروري تحيين الآليات لتتماشى مع تطور الأولويات.

أصحاب المعالي والسعادة،

كانت القضية الفلسطينية – وستبقى – على رأس أولويات عملنا العربي المشترك. وهو التزام صادق، تبناه المغرب، بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس – نصره الله، رئيس لجنة القدس**، بعيدا عن أي مزايدات عقيمة.

فقد أكد جلالته بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2023، موقف المغرب الراسخ من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية بما يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

وموازاة مع هذا الدعم السياسي والدبلوماسي الثابت، تضطلع وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية للجنة القدس، وبإشراف شخصي من **جلالة الملك**، بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الملموسة، لفائدة الساكنة المقدسية.

وفيما يخص الأوضاع التي تعرفها بعض الأقطار العربية الشقيقة، التي مازالت تعيش أزمات سياسية وحروب ونزاعات – كسوريا واليمن والسودان، فإن المملكة المغربية، **بقيادة جلالة الملك**، يحذوها أمل كبير في أن تستقر الأوضاع في هذه البلدان، على أساس تغليب الحوار والمبادرات السلمية، بعيدا عن منطق القوة والحلول العسكرية.

في هذا السياق، نتطلع إلى أن تكتمل فصول التسوية السياسية في ليبيا في أقرب الآجال، انطلاقا من كون المؤتمرات والمفاوضات ما هي إلاَّ وسيلة وليست غاية في حد ذاتها لحل الأزمة الليبية. فالأشقاءُ الليبيون وحدَهُم قادرون على إيصال بلدهم الشقيق إلى بَرِّ الأمان، عبر تنظيم استحقاقات انتخابية سليمة وشفافة، بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

أصحاب المعالي والسعادة،

لا يسعني في الأخير إلا التأكيد أن المملكة المغربية – التي تتشرف برئاسة الدورة 160 على المستوى الوزاري، على أتم الاستعداد، وبتعاون مع كافة مكونات مجلسكم الموقر وجهاز الأمانة العامة، لبذل قصارى الجهود، لإعطاء مضمون واقعي وملموس للعمل العربي المشترك، عبر تطوير آلياته وبرامجه وإطلاق مبادرات ومشاريع منتجة في العديد من المجالات وعلى رأسها التنمية البشرية.

فالله أدعو، أن يلهمنا جميعا، التوفيق والسداد، لما فيه خير الأمة العربية ووحدتها وأمنها ورقيها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.